

ومن العلماء العرب من حاول الكشف عن الغرض أو الأغراض الأصلية لذلك المسلك الأسلوبى، ومنهم من سكت عنه، ومنهم من اكتفى بالقول بأن مخالفة الأصل فى التركيب اللغوى للآيات القرآنية كان من أجل رعاية الفاصلة فحسب. وقد جعل الزركشى رعاية الفاصلة غرضاً مستقلاً من أغراض التقديم، إذ يقول: "الثالث: أن يكون فى التأخير إخلال بالتناسب، فيقدم لمشاكلة الكلام ولرعاية الفاصلة، كقوله تعالى: ﴿وَأَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾^(١) بتقديم "إياه" على "تعبدون" لمشاكلة رعوس الآى، وكقوله: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى﴾^(٢) فإنه لو أخر (فى نفسه) عن (موسى)، فانت تناسب الفواصل، لأن قبله: ﴿...يُخَيِّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى﴾^(٣) وبعده ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى﴾^(٤)،^(٥).

والحق أن هذا التبرير قوبل بمقولات نقدية مضادة، فإن النظر إلى العدول عن النظام الخاص باللغة بوصفه اختياراً وظيفياً واعتبار الدلالة أولى موجهاته وفى نفس الوقت واحداً من أهم منتجاته، يصطدم بالضرورة مع تلك الرؤى التى تجعل التجاوز مفيداً دلالياً حيناً وغير مفيداً أحياناً، يقول عبد القاهر الجرجانى فى هذا الصدد: "واعلم أن من الخطأ أن يقسم الأمر فى تقديم الشئ وتأخيره قسمين، فيجعل مفيداً فى بعض الكلام وغير مفيد فى بعض، وأن يعلل تارة بالعناية وأخرى بأنه توسعة على الشاعر والكاتب، حتى تطرد لهذا قوافيه ولذلك سجعه. ذلك لأن من البعيد أن يكون فى جملة النظم ما يدل تارة ولا يدل أخرى. فمتى ثبت فى تقديم المفعول مثلاً على الفعل فى كثير من الكلام أنه قد اختص بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخير، فقد وجب أن تكون تلك قضية فى كل شئ وكل حال. ومن سبيل من يجعل التقديم وترك

(١) فصلت: ٣٧.

(٢) طه: ٦٧.

(٣) طه: ٦٦.

(٤) طه: ٦٨.

(٥) البرهان فى علوم القرآن، الزركشى، ج٣، ص ٢٣٤.